

خارج الفقہ

۱۱-۸-۱۴۰۱ کتاب القصاص ۴

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً على

التعاقب أو معاً قتل بهم

• مسألة ٢١ لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً

على التعاقب أو معاً قتل بهم، ولا سبيل لهم على

ماله*،

• * بل يثبت على القاتل الدية الكاملة بعدد يساوي

واحداً أقل من عدد القتلى و يوزع بين اولياء

المقتولين فلو كان عددهم عشرة مثلاً يوزع تسع

دية كاملة بين اولياء هؤلاء العشرة بعد القود.

- يدل على المختار
- ما روى متواتراً عن النبي ص لا يطل دم إمرء مسلم و ما ورد من أن الجاني لا يجنى أكثر من نفسه مخصوص بما إذا كان المقتول واحداً و ديته أكثر من دية القاتل كما في قتل إمرأة رجلاً و عدد القاتل و المقتول سيان في هذا الفرض فلا يبطل دم إمرء مسلم خلافاً للمقام كما أشار إليه العلامة الحلبي ره في المختلف (مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٩، ص: ٤٥٢)

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و قال ابن الجنيد: و لو قتل جماعة عمدا فحضر أولياؤهم يطالبون بالقود، أقيد بالأول، و كان لمن بعده الدية في ماله، و لو عفا الأول، سلم إلى الثاني، و لو لم يقم بينه بأنه الأول و أقر القاتل بمن قتله أولا، قبل قوله، و لو طلب جميعهم الدية، كان عفوا عن القود، و كانت الديات في ماله.

• و قول ابن الجنيد هو الوجه عندي، لقوله عليه السلام: (لا يطل دم امرئ مسلم) «٣».

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• فلو عفا أولياء بعض لا على مال للباقيين القصاص

من دون رد شيء*،

• * أي من دون أن يرد طالب القود شيئاً و لكن

على القاتل الدية الكاملة بعدد القتلى ناقص عدد

العافين و واحد فلو عفى اولياء ثلاثة من القتلى،

في المثال السابق، فعلى القاتل ست دية كاملة.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و إن تراضى الأولياء مع الجانى بالدية فلكل منهم دية كاملة*،

• * قد مر (مسألة ١) أن قتل العمد يوجب القصاص عينا فى الخطوة الأولى، و لا يوجب الدية فى هذا المستوى لكن لو عفى الولى القود، يثبت الدية و لا يجوز للجانى بذل نفسه بل يجب عليه تخليص نفسه بأى طريق يمكن، نعم ليس للولى إجبار الجانى بإعطاء الدية.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• فهل لكل واحد منهم **الاستبداد بقتله** من غير رضا

الباقيين أو لا، أو **يجوز مع كون قتل الجميع معا** و

أما مع التعاقب فيقدم حق السابق فالسابق، فلو قتل

عشرة متعاقبا يقدم حق ولي الأول فجاز له

الاستبداد بقتله بلا إذن منهم، فلو عفا فالحق

للمتأخر منه و هكذا؟

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• وجوه، لعل أوجهها عدم جواز الاستبداد و لزوم الاذن من الجميع، لكن لو قتله ليس عليه إلا الإثم، و للحاكم تعزيره و لا شيء عليه و لا على الجاني * في ماله،

• * بل يثبت على القاتل الدية الكاملة بعدد يساوي واحداً أقل من عدد القتلى و يوزع بين اولياء المقتولين فلو كان عددهم عشرة مثلاً يوزع تسع دية كاملة بين اولياء هؤلاء العشرة بعد القود، كما مر.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و لو اختلفوا في الاستيفاء و لم يمكن الاجتماع فيه فالمرجع القرعة*
*

• قد مر (المسألة ٧) أن الإستيفاء موكول إلى وإلى المسلمين فهو المرجع مطلقاً.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- فإن استوفى أحدهم بالقرعة أو بلا قرعة سقط حق الباقيين ***.

- *** بل يثبت على القاتل الدية الكاملة بعدد يساوي واحداً أقل من عدد القتلى و يوزع بين اولياء المقتولين فلو كان عددهم عشرة مثلاً يوزع تسع دية كاملة بين اولياء هؤلاء العشرة بعد القود، كما مر و لا يسقط حق المستوفى من الدية و إن كان آثماً.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- مسألة ٤٧: إذا قتل واحد مثلاً عشرة أنفس، ثبت لكل واحد من أولياء المقتولين القود عليه لا يتعلق حقه بحق غيره. فان قتل بالأول سقط حق الباقيين،
 - وان بادر أحدهم فقتله سقط حق كل واحد من الباقيين. و به قال الشافعي إلا أنه قال: يسقط حق الباقيين إلى بدل، و هو كمال الدية في ماله خاصة.
- «٥».

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- (٥) المجموع ١٨: ٤٣٥، و حلية العلماء ٧: ٤٨٣، و السراج الوهاج: ٤٨٤، و مغنى المحتاج ٤: ٢٢، و الوجيز ٢: ١٢٧، و المغنى لابن قدامة ٩: ٤٠٧، و الشرح الكبير ٩: ٤١٠، و المبسوط ٢٦: ١٢٧، و بدائع الصنائع ٧: ٢٣٩، و تبين الحقائق ٦: ١١٥، و الهداية ٨: ٢٧٩، و البحر الزخار ٦: ٢١٩.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- و قال أبو حنيفة: يتداخل حقوقهم من القصاص، فليس لواحد منهم أن ينفرد بقتله بل يقتل بجماعتهم. فان قتلوه فقد استوفوا حقوقهم، و ان بادر واحد فقتله فقد استوفى حقه، و سقط حق الباقيين لا إلى بدل «١».
- و قال عثمان البتي: يقتل بجماعتهم، فاذا قتل سقط من الديات واحدة، و كان ما بقي من الديات في تركته يأخذها أولياء القتلى بالحصص «٢».

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- دليلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم «٣». و أيضا: قوله تعالى «فقد جعلنا لوليّه سلطاناً» «٤» فمن قال يتداخل فعليه الدلالة. و أما إثبات البدل، فالأصل براءة الذمة، و إثبات الدية يحتاج الى دليل. على أنا قد بينا أن الدية لا تثبت إلا بالتراضي، و ذلك مفقود ها هنا. و أيضا: قوله تعالى «النفس بالنفس» «٥» و لم يقل نفس بأنفس. و قال «الحر بالحر» «٦» و لم يقل بالأحرار.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- (١) المبسوط ٢٦: ١٢٧، و اللباب ٣: ٤٢، و تبين الحقائق ٦: ١١٥،
و الهداية المطبوع مع شرح فتح القدير ٨: ٢٧٨، و الفتاوى الهندية ٦:
٤ و ٥، و بدائع الصنائع ٧: ٢٣٩، و المجموع ١٨: ٤٣٥، و المغنى
لابن قدامة ٩: ٤٠٦، و الشرح الكبير ٩: ٤١٠.
- (٢) المجموع ١٨: ٤٣٥.
- (٣) الكافي ٧: ٢٨٥ حديث ١، و التهذيب ١٠: ٢٢٠ حديث ٨٦٧.
- (٤) الإسراء: ٣٣.
- (٥) المائدة: ٤٥.
- (٦) البقرة: ١٧٨.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً على
التعاقب أو معاً قتل بهم

- (الثالثة): لو قتل واحد رجلين أو
رجالا قتل بهم، ولا سبيل إلى ماله. و
لو تراضوا بالدية فلكل واحد دية.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- مسألة ١٣٠: قال الشيخ في (النهاية): إذا قتل رجل رجلين أو أكثر منهما و أراد أولياء المقتولين القود، فليس لهم إلا نفسه، و لا سبيل لهم على ماله و لا ورثته و لا عاقلته، و إن أرادوا الدية، كان لهم عليه عن كل مقتول دية كاملة على الوفاء «٢». و تبعه ابن البراج و ابن إدريس «٣».

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- (١) الاسراء: ٣٣.
- (٢) النهاية: ٧٤٦ - ٧٤٧.
- (٣) المهدب ٢: ٤٦٩، السرائر ٣: ٣٤٨.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- و قال في (الخلايف): إذا قتل واحد عشرة، فلكل واحد القود، إذ لا يتعلق حقه بحق غيره، فإن قتل الأول، سقط حق الباقيين، وإن بادر أحدهم فقتله، سقط حق كل واحد من الباقيين، و به قال الشافعي إلا أنه قال: يسقط إلى بدل هو كمال الدية في ماله. و استدل بإجماع الفرقه، و الأصل براءة الذمه من إثبات البدل. على أننا قد بينا أن الدية لا تثبت إلا بالتراضي «١». و هو اختياره في (المبسوط) «٢».

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و قال ابن الجنيد: و لو قتل جماعة عمدا فحضر أولياؤهم يطالبون بالقود، أقيد بالأول، و كان لمن بعده الدية في ماله، و لو عفا الأول، سلم إلى الثاني، و لو لم يقم بينه بأنه الأول و أقر القاتل بمن قتله أولا، قبل قوله، و لو طلب جميعهم الدية، كان عفوا عن القود، و كانت الديات في ماله.

• و قول ابن الجنيد هو الوجه عندي، لقوله عليه السلام: (لا يطل دم امرئ مسلم) «٣».

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- و قول المفيد في (المقنعة): إِنَّه إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ فَاخْتَارَ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِينَ الدِّيَاتِ، كَانَ عَلَيْهِ دِيَاتُ الْجَمَاعَةِ، وَ إِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَلَيْسَ لَهُمْ إِلَّا نَفْسُهُ، فَإِذَا قُتِلَ، كَانَ مُسْتَقَادًا بِجَمِيعِ مَنْ قُتِلَ، وَ لَمْ يَكُنْ لِأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِينَ رَجُوعٌ عَلَى وَرَثَتِهِ بِشَيْءٍ «٤»، لَا يَنَافِي مَا قَلْنَا.
- (١) الخلاف ٥: ١٨٢ - ١٨٣، المسألة ٤٧.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- (٢) المبسوط ٧: ٦٠.
- (٣) انظر ما علّقنا عليه في المسألة ١.
- (٤) المقنعة: ٧٤٥.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

- (١) تنقيح هذه المسألة أن نقول: إذا قتل واحد جماعةً اما على الترتيب أو الجمع، فللأولياء مع الجاني أحوال:
- «١»- أن يتفقوا كلهم على قتله فيقتلوه بقتلاهم فقد استوفوا حقوقهم، و لا سبيل الى ماله لانه لا يجنى الجاني على أكثر من نفسه.
- «٢»- أن يتفقوا كلهم على أخذ دية كل قتيل على حدته فتثبت لهم عليه ديات بحسب كل قتيل مع رضاه بذلك و الا فليس لهم الا قتله.
- «٣»- أن يعفوا كلهم مجانا فليس لهم عليه سبيل.
- «٤»- أن لا يحصل اتفاق على الاستيفاء قتلا أو ديةً و لا على العفو.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا على التعاقب أو معا قتل بهم

أن يتفقوا كلهم على قتله

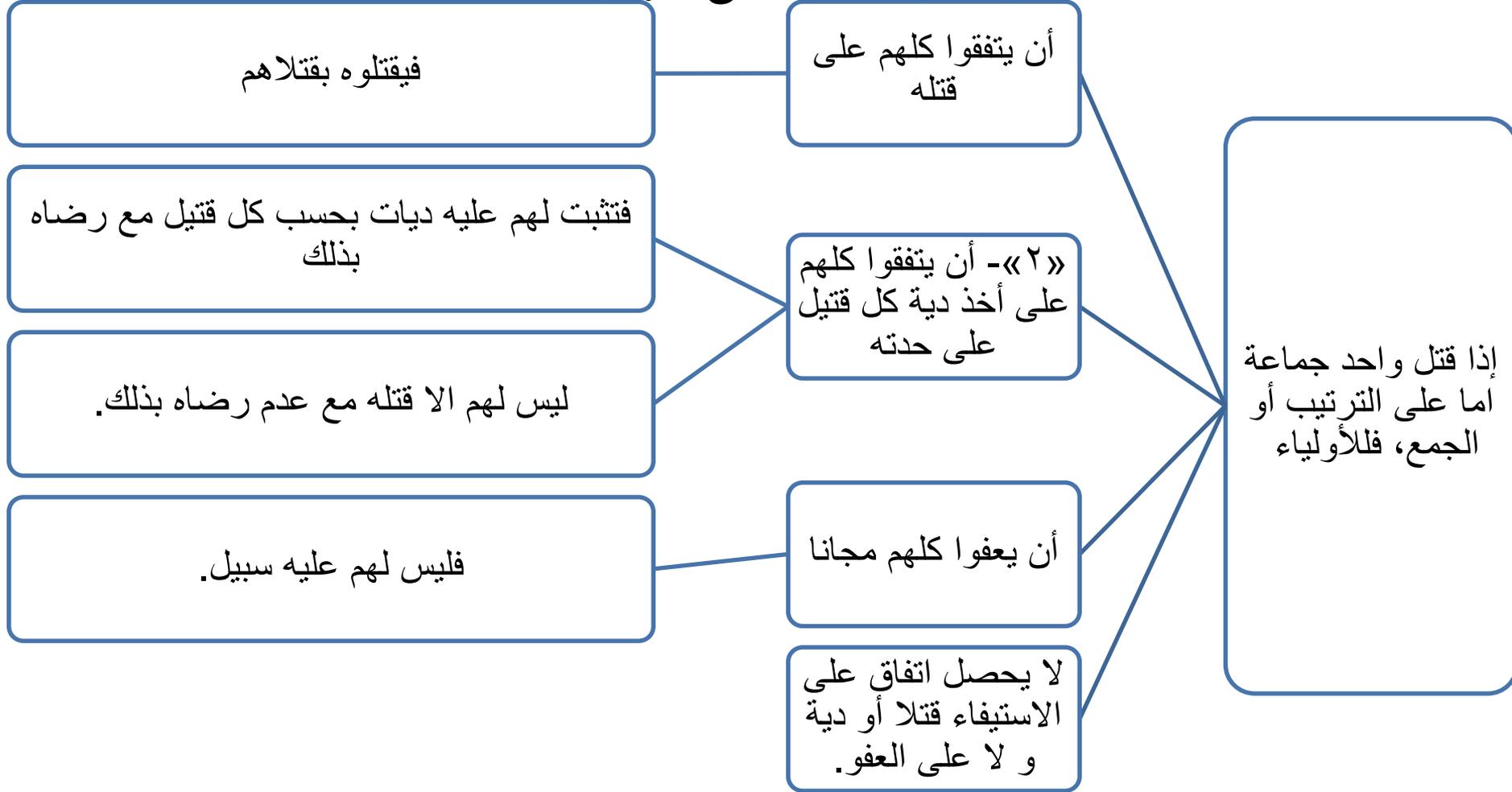
أن يتفقوا كلهم على أخذ دية كل قتل على حدته

أن يعفوا كلهم مجانا

إذا قتل واحد
جماعة اما على
الترتيب أو
الجمع،
فلأولياء

لا يحصل اتفاق على الاستيفاء قتلا أو دية و لا على العفو

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على التعاقب أو معا قتل بهم



لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على التعاقب أو معا قتل بهم

إذا قتل
واحد
جماعة
أما على
الترتيب
أو
الجمع،
فالأولياء

أن يتفقوا
كلهم
على قتله

فيقتلوه
بقتلاهم

فقد
استوفوا
حقوقهم

لا سبيل
إلى ماله
لأنه لا
يجني
الجاني
على
أكثر من
نفسه.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على
التعاقب أو معا قتل بهم

• فهنا مسائل:

• (الاولى) أن يطلب بعض الأولياء الدية و يرضى
الجاني فهل للباقيين القصاص من غير رد لنصيب
أخذ الدية لأن كل واحد له حق مستقل لا تعلق له
بحق الآخر أم ليس لهم ذلك لانه لا يجنى الجاني
على أكثر من نفسه؟ احتمالان أصحهما الأول.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• (الثانية) أن يعفو البعض للباقيين القصاص أو الدية مع التراضي.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

- (الثالثة) ان سبق واحد يقتص من الجاني فهل للباقيين المطالبة بالدية أم يسقط حقهم لا الى بدل؟
- اشكال من فوات محل الاستحقاق و الدية انما تثبت بالتراضي و لم يحصل،
- و من قوله صلى الله عليه و آله و سلم: لا يطل دم امرئ مسلم. فلو لم تؤخذ الدية لغير المقتص لزم الاطلال، و لما تقدم من أخذ الدية لو هلك قاتل العمد.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• (الرابعة) إذا قلنا بجواز أخذ الدية لمن لم يقتص

فيحتمل ابتداء جواز قتله بواحد و أخذ الدية

للباقيين، لأنه أتلف على كل واحد نفسا كاملة لا

تعلق لها بالأخرى و انما يملك الجاني بدلا واحدا

فكان لبعض القصاص و للباقي الدية جمعا بين

الحقوق لئلا يطل دم امرئ مسلم. و يحتمل العدم،

لانه لا يجنى الجاني على أكثر من نفسه.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

- (الخامسة) إذا قلنا بجواز قتله بواحد يحتمل قتله بالأول لسبق استحقاقه القصاص من غير معارض، و تحتمل القرعة لتساوي الجميع في السبب و هو قتل النفس المكافئة عدوانا، فتجب القرعة لاستحالة الترجيح بغير مرجح.
- و يحتمل عدم الحاجة الى القرعة بل يقتل بواحد مجانا، إذ لا تعلق لواحد بالآخر.
- و يحتمل قتله لمن حضر و ليه و طالب بالقود.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً على

التعاقب أو معاً قتل بهم

• الثالثة: لو قتل واحد رجلين أو رجالاً عمداً قتل بهم لا استحقاق ولى كل مقتول القصاص عليه بسبب قتله، فلو عفا بعض المستحقين لا على مال كان للباقيين القصاص من دون رد دية، و به ينص الصحيح المتقدم ذيل المسألة الأولى.

• و إن اجتمعوا على المطالبة استوفوا حقوقهم و لا سبيل لهم إلى ماله فإن الجاني لا يجنى على أكثر من نفسه.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• ٥٣٠٦ و روى الحسن بن محبوب عن أبي ولاد
الحناط قال سألت أبا عبد الله ع - عن رجل قتل
وله أب و أم و ابن فقال الابن انا اريد ان اقتل
قاتل أبي و قال الآخر انا اعفو و قال الآخر انا
اريد ان اخذ الدية قال فليعط الابن ام المقتول
السدس من الدية و يعطى ورثة القاتل السدس من
الدية حق الأب الذي عفا و يقتله

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً على

التعاقب أو معا قتل بهم

- و لو تراضوا أى الأولياء مع الجاني بالدية فلكل واحد منهم دية كاملة، بلا خلاف أجده؛ لما مر من استحقاق كل منهم عليه نفساً كاملة؛ و لذا لو عفا أحدهم استحق الباقي القصاص من دون رد «١»، و الدية المصالح بها من كل إنما هي على ما يستحقه، و ليس إلا نفساً كاملة كما عرفت، فما بإزائها أيضاً دية كاملة إن لم يتراضوا بالأقل.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• ثم كل إذا اتفقوا على أحد الأمرين، و أمّا لو

اختلفوا، فطلب بعضهم الدية و الباقي القصاص،

فهل لهم ذلك؟ وجهان: من أن الجاني لا

يجنى على أكثر من نفسه، و من أن لكل قتيل

«٢» حكمه بانفراده، و لو انفراد كان لوليّه

القصاص و العفو على الدية.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً على
التعاقب أو معاً قتل بهم

• ولا فرق في جميع ذلك بين جنايته على
الجميع دفعةً أو على التعاقب، لكن في الأول
لم يكن أحد الأولياء أولى «٣» من الآخر،
حتى لو بادر أحدهم «٤» بالقرعة أو مطلقاً لم
يكن آثماً، بل مستوفياً حقه؛ لأن له نفساً
كاملة.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

- (١) أثبتناه من «ن» و في سائر النسخ: دية.
- (٢) في «ب»: قتل.
- (٣) في «س» و «ن» زيادة: بالقود.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على التعاقب أو معا قتل بهم

- (٤) في «ن» زيادة: به.
- رياض المسائل (ط - الحديثه)، ج ١٦، ص: ٣١٢
- و في استحقاق الباقيين حينئذ الدية وجهان: من أن الواجب في العمد القصاص، و قد فات محله، و من استلزامه أن يطل دم امرئ مسلم، فينتقل إلى بدلها، و هو الدية إن لم يكن الواجب ابتداءً أحد الأمرين، و الأول مختار الشيخ «١»، و هو الأوفق بالأصل، و الثاني مختار شيخنا الشهيد الثاني و غيره «٢».
- و في الثاني يقدم السابق في الاستيفاء؛ لاستحقاقه القصاص منفرداً من غير معارض قبل تعلق حق الباقيين، فيقضى له بحكم الاستصحاب، و في أخذ الدية للباقيين الوجهان المتقدمان.
- و يحتمل مساواتهم، فلا يحكم للسابق كالسابق؛ لأن السبب الموجب لاستحقاق القصاص هو قتل النفس المكافئة عمدا ظلماً، و هو متحقق في الجميع، فيستوون فيه، و يقدم أحدهم بالقرعة، أو يجتمعون على الاستيفاء.
- و على كل تقدير فإن بادر أحدهم و استوفى وقع موقعه؛ لأن له نفساً مكافئة فقد استوفى تمام حقه من غير زيادة و إن أساء، حيث لا يكون هو السابق على القول بتقديمه أو لم نقل بالتخيير، و يبقى الإشكال في سقوط حق الباقيين من حيث فوات محل القصاص أو الانتقال إلى الدية.

حائري، سيد علي بن محمد طباطبائي، رياض المسائل (ط - الحديثه)، ١٦ جلد، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

- لو قتل واحد رجلين أو رجالا دفعةً أو على التعاقب فمقتضى القاعدة استحقاق أولياء المقتولين القصاص بنحو الاستقلال، فمع استيفاء بعض القصاص لا يبقى موضوع فهل يكون الدم غير المقتص له مهدورا أولا فيؤخذ الدية؟

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• قد يقال: إذا اجتمعوا على المطالبة فقتلوه مباشرة منهم أو وكلوا أجمع من قتله فقد استوفوا حقوقهم بلا خلاف فيه من أجل و لا إشكال إذ ليس لهم عليه إلا نفسه لأن الجاني لا يجني على أكثر من نفسه و مع عدم الاتفاق فإن استوفى الأول لسبقه أو بالقرعة أو مبادرته سقط حق الباقيين على تردد، و وجه سقوط حق الباقيين بأن الواجب القصاص عندنا و قد فات محله و الدية لا تجب إلا صلحا و الفرض عدمه و ثبوتها في من قتل و هرب و مات و فيمن خلصه أولياء المقتول لدليله فلا يقاس عليه ذلك، و ليس المقام من اشتراك الأولياء في القصاص المقتضى لضمان المستوفى حصص الباقيين ضرورة استحقاق كل منهم القصاص مستقلا لا مدخلية له في الآخر.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

- و يمكن أن يقال: أما ما ذكر من أنه مع اتفاق الكل قد استوفوا حقوقهم، فلم يظهر وجهه فإنه مع قتل الجاني عشرة مثلا دفعة أو على التعاقب كيف استوفى حقوق الكل إلا ترى لو هرب هذا القاتل و ليس له مال إلا بقدر دية واحد و هل يمكن مع اتفاق الكل استوفى دية الكل و الظاهر أن ما دل على عدم بطلان دم امرئ مسلم و عدم مهدوريته آبية عن التخصيص و مع وجود المال للجاني تؤخذ الدية من مال الجاني كما يظهر من بعض الأخبار، نعم لو
- جامع المدارك في شرح مختصر النافع، ج ٧، ص: ٢٦٨

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

- شك في لزوم الدية على مال الجاني أو الأقرب فالأقرب أو على بيت المال أو الإمام عليه الصلاة والسلام يكون المقام من باب العلم الإجمالي بين المكلفين والمعروف في مثله البراءة ولم يظهر وجهها فإنه مع عدم جواز الإذن في المخالفة القطعية بالنسبة إلى مكلف واحد كيف يجوز بالنسبة إلى المكلفين أو الأكثر.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• (١) في هذه المسألة جهات من الكلام:

• الأولى: أنه لا خلاف و لا إشكال في ثبوت حق القصاص لكل من أولياء المقتول المتعدد، بنحو لو اجتمعوا على المطالبة فقتلوه مباشرة أو استنابة فقد استوفى كل منهم حقه من دون زيادة و لا نقصان،

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و لا مجال لاحتمال ثبوت الدية على حسب تعدد القتل مع القصاص مع كسر واحدة، إذ ليس لهم عليه إلا نفسه، و الجاني لا يجنى على أكثر منها، خلافاً لبعض أهل الخلاف حيث قال: يقتل بجماعتهم، فإذا قتل سقط من الديات واحدة، و كان ما بقي من الديات في تركته «١».

• (١) الخلاف: ٥ / ١٨٣ مسألة ٤٧، المجموع للنووي: ٢٠ / ٨٦ ٨٧.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- الثانية: لا إشكال في أن عفو أولياء بعض موجب لسقوط حقه من القصاص، و أما حق غيره فهو باق على حاله، و لا مجال لدعوى السقوط فيه أصلاً. و عليه فلو استوفى غير العافى القصاص فقد استوفى تمام حقه، و لا يجب عليه رد شيء إلى القاتل أو ورثته،

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- بخلاف ما تقدم في صورة تعدد أولياء المقتول الواحد إذا عفى بعضهم و اختار غيره الاستيفاء، حيث يجب عليه رد ما زاد عن نصيبه إلى القاتل أو ورثته على ما عرفت، و الفرق واضح.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و يدلّ في خصوص المقام صحیحاً عبد الرحمن، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل قتل رجلين عمداً و لهما أولياء، فعفا أولياء أحدهما و أبي الآخرون؟ قال: فقال: يقتل الذي لم يعف، و إن أحبوا أن يأخذوا الدية أخذوا. الحديث «٢».

• (٢) وسائل الشيعة: ١٩ / ٨٤، أبواب القصاص في النفس ب ٥٢ ح ٣.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• ٣٥٢٨٤ - ٣ - «٦» وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ
مَحْبُوبٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلَيْنِ عَمْدًا وَ لِهَمَّا أَوْلِيَاءَ -
فَعَفَا أَوْلِيَاءَ أَحَدَهُمَا وَ أَبِي الْآخَرُونَ قَالَ - فَقَالَ
يَقْتُلُ الَّذِي لَمْ يَعْفُ - وَ إِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَةَ
أَخْذُوا الْحَدِيثَ.

• (٦) - الكافي ٧ - ٣٥٨ - ٨.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- الثالثة: لو تراضى الأولياء مع القاتل بما هو بدل جنايته من الدية، فالظاهر تعدد الدية بتعدد الجناية لا تقسيم دية واحدة عليهم، و الوجه فيه استحقاق كل واحد منهم نفساً أو ما هو بدلها من الدية الكاملة، و ليس مثل تعدد الأولياء مع واحدة الجناية، حيث إن تراضيتهم على الدية يوجب ثبوت دية واحدة.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- نعم قد عرفت أنه يمكن وقوع التراضي في الجناية الواحدة على أضعاف الدية، و لا يرتبط بما يقع بدلا عن النفس، كما لا يخفى.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- الرابعة: فيما لو أراد الجميع القصاص، و قد ذكر في المتن احتمالات ثلاثة في جواز استبدال كل واحد منهم من دون الاستئذان من الباقي، و عدم جوازه في هذه الصورة.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• منشأ الأول: ثبوت حق القصاص بالإضافة إلى كل واحد منهم مستقلا، لكون جنايته بالنسبة إليه هي الجناية على النفس، و لا وجه للزوم المراجعة إلى الغير و الاستئذان منه.

• و منشأ الثاني: إنَّ الحقَّ و إنَّ كان ثابتاً لكل واحد كذلك، إلَّا أنَّ كون متعلِّق الحقِّ واحداً يقتضى عدم ترجيح واحد على الآخر، بل توقف الاستيفاء على الاستئذان، و جعله في المتن أوجه الاحتمالات.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- و منشأ التفصيل: أنه في القتل المتعاقب يكون ثبوت حق القصاص لولي الأول قبل ثبوته للثاني، و ثبوته للثاني قبل ثبوته للثالث، و هكذا، بخلاف القتل المعى و المقارن، فإنه لا تقدم لواحد على الآخر أصلاً.
- و لكنه يرد عليه أن القبلية الزمانية لا توجب ثبوت حق التقدم كما فى الغرماء المتعدد بالإضافة إلى المديون الواحد، و عليه فلا فرق بين الفرضين أصلاً.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- ثم إنه على تقدير عدم جواز الاستبداد لو بادر فهل يترتب على عمله مجرد الإثم و التعزير، أو يكون موجبا لثبوت الدية عليه أو على الجاني؟
- الظاهر أنه لا مجال لاحتمال ثبوت الدية عليه أصلا، بعد كون استيفائه بمقدار حقه من دون زيادة و لا نقصان، بخلاف الأولياء المتعددين في الجناية الواحدة إذا استبد أحدهم و بادر إلى القصاص.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- و أما ثبوت الدية في مال الجاني، فالظاهر وقوع الاختلاف فيه، فالمشهور بل المحكى عن المبسوط «١» و الخلاف «٢» الإجماع عليه هو سقوط حق الباقيين لا إلى بدل «٣»، و عن أبي علي «٤» و العلامة في بعض كتبه «٥» و ولده «٦» و بعض آخر «٧» إن لغير المستوفى الدية، و تردد المحقق في الشرائع «٨».

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- (١) المبسوط: ٦١ / ٧.
- (٢) الخلاف: ٥ / ١٨٢ ١٨٣ مسألة ٤٧.
- (٣) النهاية: ٧٤٧، المهذب: ٢ / ٤٦٩، الوسيلة: ٤٣٢، السرائر: ٣ / ٣٤٨، الجامع للشرائع: ٥٧٩، المختصر النافع: ٣١٧.
- (٤) حكي عنه في مختلف الشيعة: ٩ / ٤٥٢ مسألة ١٣٠.
- (٥) إرشاد الأذهان: ٢ / ٢٠١، مختلف الشيعة: ٩ / ٤٥٢ مسألة ١٣٠، قواعد الأحكام: ٢ / ٢٨٤.
- (٦) إيضاح الفوائد: ٤ / ٥٧٣ و ٦٢٦.
- (٧) التنقيح الرائع: ٤ / ٤٤٩.
- (٨) شرائع الإسلام: ٤ / ١٠٠٤.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- و منشأ الثبوت أن الجاني قد أتلف على كل واحد منهم نفساً كاملةً لا ارتباط لها بباقي النفوس المتلفة، وإنما يملك الجاني بدلاً واحداً، فكان لمن لم يقتصّ الدية لتعذر البدل، و لئلا يبطل دم امرئ مسلم، و لفحوى الثبوت فيمن قتل و هرب و مات.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و يظهر الجواب عن أكثر هذه الوجوه مع ملاحظة أمرين:

• أحدهما: ما تقدم من أن الثابت في مورد القصاص و ثبوت الموجب له هو **القصاص بنحو التعيين لا التخيير بينه و بين الدية**، بحيث كان الولي مخيراً بين القصاص و بين أخذ الدية، و إذا اختار الدية كان اللّازم على الجاني القبول بل الانتقال إليها يتوقف على التراضي، و ربما كان التراضي بالزائد على الدية أو أقل منها.

قتل العمد يوجب القصاص

- القول في كيفية الاستيفاء
- مسألة ١ قتل العمد يوجب القصاص عينا، و لا يوجب الدية لا عينا و لا تخيرا*، فلو عفا الولي القود يسقط و ليس له مطالبة الدية**، و لو بذل الجاني نفسه*** ليس للولي غيرها،
- *هذا هو الحكم في الخطوة الأولى.
- **بل لو عفى الولي القود، يثبت الدية.
- ***لا يجوز للجاني بذل نفسه بل يجب عليه تخليص نفسه بأي طريق يمكن، نعم ليس للولي إجبار الجاني بإعطاء الدية.

قتل العمد يوجب القصاص

- و لو عفا الولي بشرط الدية فلدجاني القبول و عدمه*، و لا تثبت الدية إلا برضاه، فلو رضي بها يسقط القود و تثبت الدية، و لو عفا بشرط الدية صح على الأصح، و لو كان بنحو التعليق فإذا قبل سقط القود، و لو كان الشرط إعطاء الدية لم يسقط القود إلا بإعطائه**،
- * قد مر أنه لا يجوز للجانى بذل نفسه بل يجب عليه تخليص نفسه بأى طريق يمكن، نعم ليس للولي إجبار الجانى بإعطاء الدية.
- ** لأن العفو بشرط الدية أو إعطاء الدية معناه إلتزام الولي بالعفو بشرط إلتزام الجانى بالدية أو إعطاء الدية و هذين الإلتزامين المتقابلين عقد يجب الوفاء به فيصح و ليس ايقاعاً مشروطاً حتى قيل فيه إشكال أو منع.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- ثانيهما: أن الجاني لا يجنى على أكثر من نفسه، كما وقع التصريح به في بعض الروايات المتقدمة «١»، فإنه مع ملاحظة هذين الأمرين لا يبقى مجال لثبوت الدية بالإضافة إلى الباقيين.
- (١) وسائل الشريعة: ١٩ / ٥٩ و ٦١ و ٦٢، أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ١ و ١٠ و ١٨.

لَا يَجْنِي الْجَانِي عَلَى أَكْثَرِ مَنْ نَفْسَهُ

• ٣٣ بابُ حُكْمِ الرَّجُلِ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ وَالْمَرْأَةُ تَقْتُلُ الرَّجُلَ

• ٣٥٢٠٠ - ١ - «٥» مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَتَهُ «٦» مَتَعَمِدًا - قَالَ إِنْ شَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يَقْتُلُوهُ قَتَلُوهُ - وَ يُؤَدُّوا إِلَى أَهْلِ نَصْفِ الدِّيَةِ - وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا نَصْفَ الدِّيَةِ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا - وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ قَتَلَتْ زَوْجَهَا مَتَعَمِدَةً - قَالَ إِنْ شَاءَ أَهْلُهُ أَنْ يَقْتُلُوهَا قَتَلُوهَا - وَ لَيْسَ يَجْنِي أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنْ جَنَايَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ.

لَا يَجْنِي الْأَجَانِي عَلَى أَكْثَرِ مَنْ نَفْسِهِ

- (٥) - الكافي ٧ - ٢٩٩ - ٤، أورد صدره في الحديث ٢ من الباب ٥ من أبواب ديات النفس.
- (٦) - في المصدر - امرأة.

لَا يَجْنِي الْجَانِي عَلَى أَكْثَرِ مَنْ نَفْسَهُ

• ٣٥٢٠٩ - ١٠ - «٦» وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ
عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ ع فِي الْمَرَأَةِ تَقْتُلُ الرَّجُلَ مَا عَلَيْهَا - قَالَ لَا
يَجْنِي الْجَانِي عَلَى أَكْثَرِ مَنْ نَفْسَهُ.

• (٦) - التهذيب ١٠ - ١٨٢ - ٧١٢، و الاستبصار
٤ - ٢٦٧ - ١٠٠٨.

لَا يَجْنِي الْجَانِي عَلَى أَكْثَرِ مَنْ نَفْسَهُ

- ٣٥٢١٧ - ١٨ - «٤» محمد بن علي بن الحسين
- بإسناده عن أبي أسامة عن عبد الله بن سنان عن
- أبي عبد الله ع قال: في امرأة قتلت رجلاً متعمدة -
- قال إن شاء أهله أن يقتلوهما قتلوهما - وليس يجني
- أحد جناية على أكثر من نفسه.
- (٤) - الفقيه ٤ - ١١٤ - ٥٢٢٥.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• مع أن الفرق بين صورة الاجتماع على القصاص و بين صورة مبادرة أحدهم به بعدم ثبوت الدية في الأولى دون الثانية مما لا يكون له وجه، فإن مجرد المبادرة و إن كان غير جائز بناء على القول بعدم الجواز، إلا أن اقتضاه لثبوت الدية على الجاني مع تحقق مراد الباقيين و هو القصاص لا سبيل إليه أصلا، و ثبوت الحكم في القاتل الذي هرب و مات حيث يكون على خلاف القاعدة لا مجال لإسرائه إلى المقام.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- و عدم بطلان دم امرئ مسلم لا يقتضى ثبوت الديه بعد تحقق القصاص، و عدم الاستئذان لا يستلزم البطلان كما لا يخفى. فالظاهر بملاحظة ما ذكرنا سقوط حق الباقيين مطلقاً، نعم لو تراضوا قبل إجراء القصاص من المستوفى على الديه و أخذوها من القاتل لا يكون القصاص موجبا لرجوعها إلى ورثة القاتل.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- الخامسة: إذا اختلفوا في الاستيفاء و لم يمكن الاجتماع بالمباشرة أو بالتوكيل فلا محيص عن الرجوع إلى القرعة، لما مر في بعض المسائل المتقدمة.

التوكيل فى استيفاء القصاص

- مسألة ٢٢ يجوز التوكيل فى استيفاء القصاص، فلو عزله قبل استيفائه فإن علم الوكيل بالعزل فعليه القصاص، وإن لم يعلم فلا قصاص ولا دية، ولو عفا الموكل عن القصاص قبل الاستيفاء فإن علم الوكيل و استوفاه فعليه القصاص، وإن لم يعلم فعليه الدية، و يرجع فيها بعد الأداء على الموكل.

التوكيل في استيفاء القصاص

- مسألة ٤٥: يجوز التوكيل في استيفاء القصاص بلا خلاف،
- و يجوز للوكيل استيفاءه بمشهد منه بلا خلاف. فأما في حال غيبته، فالذي يقتضيه مذهبنا أنه يجوز أيضا.
- ولأصحاب الشافعي فيه ثلاث طرق:
- أحدها: يجوز قولاً واحداً - مثل ما قلناه - على ظاهر قوله في الجنايات «١».

التوكيل في استيفاء القصاص

- و منهم من قال: لا يجوز قولاً واحداً - على ما قال في الوكالة - «٢».
- و منهم من قال على قولين:
- أحدهما: يجوز - مثل ما قلناه و هو الصحيح عندهم.
- و الآخر: لا يجوز. و به قال أبو حنيفة «٣».
- دليلنا: أنه لا مانع من ذلك، و المنع يحتاج إلى دليل.

التوكيل في استيفاء القصاص

- مسألة ٤٦: يجوز التوكيل باستيفاء القصاص بغيبه منه.
- و للشافعي فيه قولان:
- أحدهما: عقد الوكالة باطل، إذا قال لا يستوفيه إلا بمشهد منه.
- و الثاني: صحيح، إذا قال يستوفيه منه بغيبه منه «٤».
- دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

التوكيل في استيفاء القصاص

• ٧١٣٥. الخامس عشر:

• يصح التوكيل في استيفاء القصاص، فإن و كل ثم غاب
و عفا عن القصاص بعد استيفاء الوكيل، بطل العفو، و إن
كان قبله، و علم الوكيل، اقتص من الوكيل، و لو لم يعلم
الوكيل فلا قصاص، لانتفاء العدوان، و على الوكيل
الدية، لأنه باشر قتل من لا يستحق قتله، و يرجع بها
على الموكل، لأنه غار، أما لو كان العفو إلى الدية، فلا
ضمان على الوكيل، لأنها لا تثبت إلا صلحا.

التوكيل في استيفاء القصاص

- و لو بذلها الجاني و لم يعلم الوكيل و اقتص، أخذت الدية من الوكيل لورثة الجاني، و رجع الموكل على ورثة الجاني بالدية، و رجع الوكيل على الموكل بما أداه،

التوكيل في استيفاء القصاص

- و تظهر فائدة أخذ الورثة من الوكيل ثم دفعهم إلى الموكل ثم دفع الموكل إلى الوكيل فيما إذا كان أحد المقتولين رجلا و الاخر امرأة، فيأخذ ورثة الجاني دية من الوكيل، و يدفعون إلى الموكل دية وليه، ثم يرد الموكل إلى الوكيل قدر ما غرمه.

التوكيل في استيفاء القصاص

• و لو و كَّله في استيفاء القصاص، ثمَّ عزَّله قبل القصاص، ثمَّ استوفى، فإن كان الوكيل قد علم بالعزل، فعليه القصاص لورثة الجاني، و للموكل الرجوع على الورثة بديَّة وليه، و لو لم يعلم فلا قصاص و لا دية، لبطلان العزل إن قلنا إن الوكيل إنما يعزل بالإعلام، و إن قلنا إنه يعزل بالعزل فإن لم يعلم، فلا قصاص على الوكيل، و يغرم الدية لمباشرته الإلتلاف، و يرجع بها على الموكل، و يرجع الموكل على الورثة.